ترأس اجتماعا بشأن القانون ودشن آلية إدارة الحوادث الكبرى التابعة لقوة الإطفاء

الخالد: الحبس لمسؤولي الحكومة الذين يخالفون «حق الاطلاع على المعلومات»

■ أسمى آيات التبريكات لمقام أمير البلاد وولي عهده الأمين وللشعب الكريم بمناسبة الأعياد الوطنية

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئساً الاجتماع

جانب من الاجتماع عبر الاتصال المرئي

■ حفظ الله كويتنا الغالية من كل سوء وأدام علينا نعمة الأمن والاستقرار ورفع عنا هذه الغمة إنه مجيب الدعاء

■ عظيم العرفان للصفوف الأمامية من جميع الجهات والمتطوعين على ما يقومون به من جهود جبارة

■ قانون حق الاطلاع على المعلومات يرسخ مبدأ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ويعزز إنفاذ القانون

■ علينا كمواطنين قبل أن نكون مسؤولين أن لا نماطل أو نسوف تجاه أي خطوة إيجابية لتعزيز النزاهة

■ الكويت السابعة عربيا التي تقر القانون ونأمل أن نحسن من موقعنا الدولي في مؤشرات مدركات الفساد

■ تحسين بيئة الأعمال والمنافسة والحوكمة سينعكس بالإيجاب على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية

ترأس سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان أمس اجتماعا عبر تقنية الاتصال المرئي المباشر بشأن قانون "حق الاطلاع على المعلومات" وقواعد تنفيذه بحضور أصحاب المعالي الوزراء وقياديين من 75 جهة حكومية.

وألقى سمو رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها: "يطيب لي في البداية أن انتهز هذه الفرصة وأرفع إلى مقام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي عهده الأمين وللشعب الكويتي الكريم أسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة الأعياد الوطنية المجيدة سائلا المولى القدير أن يحفظ كويتنا الغالية من كل سوء وأن يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار".

وأضاف لا يسعني وبعد مرور سنة منذ أن تم اكتشاف أول حالة لاصابة بفيروس كورونا في الكويت بتاريخ 24 فبراير 2020 ان أتقدم بعظيم الشكر والعرفان من أخواتي وإخواني في الصفوف الأمامية وفي مقدمتهم الطواقم الطبية من أطباء وممرضين وفنيين ومن رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام وكافة الجهات الحكومية والمتطوعين على ما قاموا ويقومون به من جهود جبارة خلال سنة كاملة وعلى مدار الساعة،نسأل الله العلي القدير أن يرفع عنا هذه الغمة وأن يحفظ البلاد والعباد إنه سميع الدعاء.

وتابع نلتقي اليوم وفي هذا التوقيت تحديدا لتبيان آليات وأدوات تنفيذ قانون حق الإطلاع على المعلومات رغم استقالة الحكومة وتكليفها بالعاجل من الأمور إلا أن أهمية هذا القانون ودوره الفعال في ترسيخ مبدأ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد يفرض علينا كمواطنين قبل أن نكون مسؤولين أن لا نماطل أو نسوف تجاه أي خطوة إيجابية لمسيرة جهودنا تجاه تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد لاسيما أن موعد نفاذ القانون يحتم علينا التواصل مع المسؤولين على تنفيذ بنوده من القياديين والمعنيين والتأكد من استعداد كافة الجهات الحكومية قبل موعد سريان القانون في تاريخ 3 / 7 / 2021.

وزاد الخالد لقد تضمنت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 / 2024 والتي أطلقها المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الراحل طيب الله ثراه في المحور المتعلق بالقطاع العام هدفا استراتيجيا يتمثل في تعزيز النزاهة وتطوير كفاءة الخدمات العامة حيث أدرج ذلك كأولوية بأن اتخذت دولة الكويت من هذه التدابير ما يعزز ضمان حق الاطلاع والحصول على المعلومات والشفافية في إدارة مرافق الدولة.

واردف وفي ذات السياق صادقت دولة الكويت على العديد من الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة العاشرة منها على اتخاذ الدول الأطراف ما يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية ونصت صراحة على ثلاثة تدابير منها "اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية إداراتها العمومية وعمليات إتخاذ القرارات فيها".

وتابع الخالد وقد وافق مجلس الأمة الموقر على المشروع الحكومي لقانون حق الاطلاع على المعلومات في شهر أغسطس الماضي وتم نشره في الجريدة الرسمية مما يعد مقياسا حقيقيا لجدية دولة الكويت نحو التزاماتها الدولية التي صادقت عليها ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت عليه الكويت والمتضمن في احدى بنوده على أن" الحرية في التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونلقها سواء بشكل مطبوع أو مكتوب أو بأي وسيلة أخرى".

وزاد كما يعتبر صدور القانون خطوة متقدمة لإنفاذ ما التزمت به الكويت وفقا للمتطلبات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي سبق أن أصدرت الكويت بناء عليها القانون رقم "2" لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وهذه القوانين وغيرها هي خطوة نحو إعلاء مفاهيم الشفافية والمشاركة المجتمعية وتعكس رغبة جادة للحكومة لتحسين موقع الكويت الدولي في مؤشرات مدركات الفساد وهو ما تحقق إيجابيا في التقرير الدولي الأخير الصادر مؤخرا. وقال وقد أصدر أخي معالي وزير العدل اللائحة التنفيذية للقانون الشهر الماضي تنفيذا لنص القانون وخلال المدة الزمنية المحددة به وبهذا القانون تنضم الكويت إلى الـ"120" دولة التي أصدرت تشريعات مماثلة وتصبح الدولة السابعة عربيا بهذا الصدد ومن المتوقع والمأمول أن يساهم هذا القانون في تحسين موقع الكويت في المؤشرات الدولية الخاصة بتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد كمؤشرات مدركات الفساد وغيرها من المؤشرات الدولية والإقليمية ذات الصلة وكذلك يساهم في تحسين بيئة الأعمال والمنافسة والحوكمة مما سينعكس بالإيجاب على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ويساهم بتعزيز الشفافية والتمكين من المسائلة وتعتبر هذه الخطوة التشريعية ضمن جهود الدولة لتنفيذ استراتيجية الكويت للنزاهة ومكافحة الفساد.

وأضاف الخالد وينظم القانون ولائحته التنفيذية خطوات وإجراءات تحتوي على مدد محددة تلتزم كافة الجهات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة تزيد عن 50 بالمئة من رأسمالها بتقديم معلوماتها المبينة بالقانون كما يترتب على الاخلال بتنفيذ بنود هذا القانون عقوبات تصل إلى الحبس أحيانا لمن يخالف بنوده من المسؤولين في الحكومة.

وتابع لا يسعني في الختام إلا أن أدعوكم جميعا وأدعو كافة المسؤولين في الجهات الحكومية والمخاطبين بأحكام هذا القانون إلى الالتزام بما جاء به من ضوابط الموازنة بين حق الإطلاع وحق حماية الخصوصية للأفراد وخصوصية المعلومات العامة ذات العلاقة بمصالح الدولة العليا واجبة الحماية.

من جانب آخر دشن الخالد رئيس مجلس الوزراء أمس آلية إدارة عمليات الحوادث الكبرى التابعة لقوة الإطفاء العام.

رافق سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

واستمع سموه إلى شرح من رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد راكان المكراد عن الآلية المزودة بكافة أجهزة الاتصالات والكاميرات الحرارية والتي تحتوي أيضا على شاشات عرض ذكية وطائرة بدون طيار "درون" تساعد في الكشف الميداني عن الحرائق وجميع عمليات الإنقاذ كما تضم الآلية غرفة اجتماعات ميدانية لكبار مسؤولي الدولة في حال الأزمات والطوارئ.

سمو الشيخ صباح الخالد لدى وصوله إلى مبنى قوة الإطفاء

.. ويدشن آلية إدارة عمليات الحوادث الكبرى

.. ويستمع لشرح حول عمل الآلية

وجه باعتماد جميع التوصيات التي انتهت إليها لجنة التحقيق

العلي يحيل نتيجة التحقيق في ما أثاره أحد أعضاء مجلس الأمة إلى النيابة العامة

■ المؤسسة الأمنية ملتزمة بتطبيق القانون على الجميع بلا تهاون مع أي من منتسبيها

أحال وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي أمس نتيجة أعمال لجنة التحقيق في الواقعة التي أثارها أحد أعضاء مجلس الأمة أخيرا إلى النيابة العامة.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في بيان صحفي أن وزير الداخلية وجه كذلك باعتماد جميع التوصيات التي انتهت إليها اللجنة المشار إليها.

وشددت على التزام المؤسسة الأمنية التام بـ"تطبيق القانون على الجميع وعدم السماح أو التهاون مع أي من منتسبيها في مخالفة القانون" مؤكدة أنها "لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات كافة لمحاسبة أي مخالف".

من جانب آخر تقدم العلي ومنتسبو الوزارة بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وإلى سمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والشعب الكويتي الكريم وكل من يقيم على هذه الأرض الطيبة بمناسبة الاحتفال بالأعياد الوطنية.

ودعا العلي الإخوة المواطنين والمقيمين لأن تكون احتفالاتهم مقتصرة على أفراد الأسرة فقط ومتوافقة مع قرارات مجلس الوزراء والسلطات الصحية في البلاد بعدم الخروج في مسيرات أو التجمع سواء في الأماكن العامة أو الخاصة أو الدواوين وذلك حفاظا على أسرهم من الإصابة بمرض "كوفيد 19".

وأكد على أولياء الأمور توعية أبنائهم بخطورة الخروج في مسيرات أو التجمعات في الشوارع الرئيسية أو الفرعية حرصا على سلامة الجميع.

الشيخ ثامر العلي

«الصحة»: تطبيق إجراءات السفر الاحترازية على متلقي لقاح «كورونا» .. حماية للجميع

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند إن إجراءات السفر الاحترازية لاتزال تطبق على الجميع حتى الآن وتشمل من تلقى اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" حماية لكل فئات المجتمع.

وذكر السند بشأن مستجدات الوضع الصحي في البلاد أن "طلب أخذ المسحة وتطبيق الحجر الصحي على القادمين إلى البلاد لايزال قائما حتى على من سبق له أخذ اللقاح تجنبا لاحتمالية نقله الفيروس من خارج دولة الكويت وإصابة شرائح لم تحصل على التطعيم حتى وإن لم تظهر عليه أي أعراض فضلا عن تجنب وفود أنماط أو سلالات جديدة للفيروس من الخارج".

وأكد أنه "على من سبق لهم أخذ التطعيم سواء الجرعة الأولى أو الجرعتين معا المبادرة والتفاعل مع رابط الوزارة لرصد أي أعراض جانبية قد تطرأ سواء كانت ارتفاع درجة الحرارة أو صداع أو ألم في موطن الحقنة أو غير ذلك للتعامل مع سائر البيانات من قبل الفرق الطبية المتخصصة في هذا الشأن".

عبدالله السند

وحول إمكانية إيجاد لقاح آمن للأطفال لمن هم دون الـ15 عاما قال السند إن اللقاح المتوفرة حاليا في دولة الكويت هو "فايزر- بيونتك" ويعطى للفئة العمرية من 16 عاما فما فوق وكذلك لقاح "أكسفورد" الذي حدد حاليا للفئة العمرية ما بين 18 و 64 عاما.

ولفت إلى أن "هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تجرى حول العالم من مختلف المراكز البحثية للوصول إلى لقاحات آمنة وفعالة لمن هم دون الـ16 عاما والأطفال" معربا عن أمله في "أن تكون نتائجها قريبة لحماية هذه الفئة المهمة خلال المرحلة المقبلة". وعن سبب إعادة إجراء المسحة المتخصصة "بي.سي.آر" للقادمين إلى دولة الكويت رغم القيام بها قبل صعود الطائرة القادمة إلى البلاد بنحو 27 ساعة قال إن "هناك العديد من الدراسات والتوصيات من المراكز البحثية المعتمدة مثل المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية منها "سي.دي.سي" الذي فصل في هذه الجزئية في ما يتعلق بفحص ال "بي.سي.آر" المتعلق بالسفر".